



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : صحيفة الشروق

عنوان الموضوع : صراع الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري لتغيير
قوانين الانتخابات الأمريكية

تاريخ النشر : 03/08/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مقالا للكاتب أحمد الشورى أبو زيد، تناول فيه مظاهر تراجع الديمقراطية الأمريكية، ومساعي الحزبين الديمقراطي والجمهوري لتغيير قواعد اللعبة الديمقراطية، مختتما مقاله بأفكار لإنقاذ الديمقراطية في الولايات المتحدة. نعرض منه ما يلي. في حدث فريد من نوعه، وقع أكثر من مائة من كبار علماء السياسة والمتخصصين والمتخصصات في قضايا الديمقراطية، في مطلع شهر يونيو الماضي، من أبرزهم «فيليب شميتز» و«لاري دايموند» و«بيبا نوريس»، بياناً، أعربوا فيه عن مخاوفهم بشأن التهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية الأمريكية، وذلك ضمن موجة من الجدل العام في الدوائر الفكرية الأمريكية حول تراجع الديمقراطية بعد سنوات الرئيس السابق ترامب لاسيما محاولات اقتحام الكونغرس في 6 يناير الماضي. وقد تزامن هذا الجدل مع تحركات للحزب الديمقراطي بهدف تغيير قوانين الانتخابات، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول الديمقراطية الأمريكية، وأهداف الديمقراطيين وراء محاولة تغيير قوانين الانتخابات. مظاهر تراجع الديمقراطية الأمريكية وفقاً للعديد من الدراسات والمؤشرات الخاصة بقياس مستوى الديمقراطية، تعاني الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد واحدة من أهم الديمقراطيات الغربية، تراجعاً حاداً في مستوى الديمقراطية في العقد الأخير، إلى درجة أدت إلى حديث البعض عن «موت الديمقراطية» الأمريكية. وفي هذا الصدد يمكن رصد الجوانب التالية: 1- تراجع في مؤشرات ممارسة الديمقراطية: يمكن القول إن الولايات المتحدة تراجعت بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، أشار أحدث تقرير سنوي لمجلة «الإيكونوميست» حول الديمقراطية في العالم لعام 2020، إلى تراجع الولايات المتحدة من «الديمقراطية الكاملة» إلى «الديمقراطية المعيبة»، كما كشف تقرير صدر عن مؤسسة بيت الحرية الأمريكي، في مارس 2021، عن تراجع الولايات المتحدة 11 نقطة - على مقياس من 100 نقطة - خلال 10 سنوات في التصنيف العالمي للحرية، حيث تراجع تصنيفها من 93 نقطة في عام 2010 إلى 83 نقطة في عام 2020.2- انخفاض نسبة رضا الشعب الأمريكي عن ديمقراطيته: أدى الخلل الوظيفي لمبدأ الفصل بين السلطات أكثر من مرة في العقد الأخيرين إلى تعطيل أو إعاقة أداء الحكومات السابقة نسبياً، وهو ما أدى إلى تقيض ثقة الجمهور في الديمقراطية، فوفقاً لتقرير أصدره «مركز مستقبل الديمقراطية»، فإن نسبة الأمريكيين الذين يقولون إنهم غير راضين عن ديمقراطيتهم قد زادت بأكثر من الضعف خلال العقد الأخيرين، ففي عام 2000 كانت نسبتهم تقل عن 25%، بنما زادت إلى 55% في عام 2020.3- عدم قبول نتائج الانتخابات: من واقع الممارسة الأمريكية، يلاحظ أن الرئيس السابق «ترامب» ردد كثيراً رواية «سرقة الانتخابات»، وشكك في نزاهة العملية الانتخابية، وطالب نائبه حينذاك، مايك بنس، بعدم التصديق على نتيجة الانتخابات باعتباره رئيساً للكونغرس في ذلك الوقت، بل إنه جمع مبالغ طائلة كتبرعات من مؤيديه خلال الأسابيع الثمانية التي أعقبت انتخابات 2020، لتمويل الطعون في النتائج الانتخابية. الغريب أن هذا الموقف لم يكن شخصياً، بل مؤسسياً من قطاع كبير من كبار الساسة في الحزب الجمهوري، والذين يرددون رواية «ترامب» نفسها من دون أي سند أو دليل، ووصل الأمر ببعض المسؤولين السابقين في إدارته إلى الدعوة إلى تدخل الجيش للانقلاب على الإدارة المنتخبة، وهو ما قاد إلى محاولات اقتحام الكونغرس في مشهد عبر بشكل واضح عن تراجع الديمقراطية الأمريكية.4- حدة الاستقطاب السياسي: وقد أرجع العالم السياسي الشهير، دانييل زيبلات، هذا الاستقطاب، إلى التغير الديموغرافي في أعداد الملونين والأقليات، وهو ما ساهم في كسر احتكار الأغلبية الساحقة من البيض، مؤكداً على «أن الاستقرار الظاهري للديمقراطية الأمريكية كان يعتمد بشكل أساسي على الإقصاء العنصري، والذي استبدت قسراً الملايين من الأمريكيين الأفارقة في الجنوب». تجدر الإشارة إلى أن المسيحيين والمسيحيين البيض كانوا يشكلون أكثر من 90% من الناخبين الأمريكيين منذ خمسينيات القرن الماضي، وحينما تم انتخاب «بيل كلينتون» في عام 1992، كانوا يشكلون 73% من الناخبين، فيما انخفضت هذه النسبة لدى انتخاب «باراك أوباما» في عام 2012 إلى 57%، وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن هذه النسبة سوف تقل عن 50% في عام 2024، ما يعني فقدان أغليتهم الانتخابية، وربما مكانتهم الاجتماعية المهيمنة. إن هذا التحول الديموغرافي ساهم في إعادة رسم التكوين الحزبي للحزبين الكبيرين، حيث يظل التيار الجمهوري في الأغلب من البيض والمسيحيين، فهو يمثل بشكل كبير أمريكا المسيحية البيضاء، بينما أصبح التيار الديمقراطي يمثل أي شخص آخر. هذا هو الانقسام الذي يكمن وراء الاستقطاب الحاد، والذي يزداد خطورة مع شعور الحزب الجمهوري بالندهور العددي والمكانية، بشكل يجعله خائفاً على مستقبله السياسي. مساعي تغيير قواعد اللعبة الديمقراطية في هذا الإطار، يسعى كلا الحزبين إلى إعادة تشكيل هذه القواعد وإعادة هندسة العمليات الانتخابية، لكنهما يتخذان مقاربات مختلفة للغاية لتغيير هذه القواعد، تتمثل في كيفية توظيف «حقوق التصويت». في هذا السياق يعتقد الحزب الديمقراطي أن هيكل الحكم يميل ضده، وأنه لا يفوز بمقاعد تتناسب مع تزايد أعداده، وبالتالي يضغط من أجل إحداث تغييرات رئيسية لقلب ما يرى أنه خلل هيكل، مستفيد من زيادة الكتلة الصوتية للملونين. وبالفعل فقد سعى الحزب الديمقراطي، مستفيداً من تحقيقه الأغلبية النيابية في انتخابات التصويت المبكر قبل 15 يوماً على الأقل من موعد أي انتخابات فيدرالية. كما يمنع هذا القانون الولايات من حرمان المتهمين الجنائيين الذي استكملوا عقوباتهم من التصويت، ويفرض قيوداً جديدة على التبرعات غير المعلن عنها، والتي تُسمى بـ «الأموال السوداء»، ويجعل القانون عملية تسجيل الناخبين والناخبات الجدد تلقائية، ويقدم دعماً حكومياً جديداً لصغار المرشحين الذي يعتمدون على أموال التبرعات. من جانبه، عمل الحزب الجمهوري على إحباط مشروع القانون، وذلك لتداعياته السلبية عليه مستقبلاً، حيث توجد رؤية لديه بأن تمرير هذا المشروع سيؤدي إلى صعوبات كبيرة له في الانتخابات القادمة. وبدلاً من ما طرحه الحزب الديمقراطي، يسعى الحزب الجمهوري في الولايات التي يسيطر عليها إلى إصدار قوانين تشدد من إجراءات التسجيل والاقتراع، سواءً كان التصويت عبر البريد أو التصويت الشخصي، بحجة تفادي إمكانية حدوث عمليات التزوير التي طالما ردها ترامب. إنقاذ الديمقراطية الأمريكية: تقع التراجع الواضح للديمقراطية الأمريكية العديد من الخبراء في الداخل الأمريكي إلى طرح مجموعة من الأفكار التي قد تساعد على تعافي الديمقراطية الأمريكية، ومن أبرز هذه الأفكار ما يلي: 1- إعادة النظر في نظام المجمع الانتخابي: أثبت نظام المجمع الانتخابي الذي يمثل محور النظام الانتخابي الأمريكي أنه غير فعال ويشوبه العوار، مما يحتم إعادة النظر في إعادة هيكلته أو إلغائه عن طريق تعديلات دستورية. وهذا يتوافق إلى حد كبير مع المزاج الشعبي، فوفقاً لاستطلاع للرأي أجراه مركز «جالوب»، أكد 61% من الأمريكيين والأمريكيات تأييدهم لإجراء تعديل دستوري لإلغاء المجمع الانتخابي وتحديد الانتخابات الرئاسية بالتصويت الشعبي الوطني. ولجعل الانتخابات التشريعية أكثر عدلاً، يمكن أن يتم ذلك من خلال الاعتماد على نظام التمثيل النسبي لانتخابات مجلس النواب والولايات. 2- تغيير القواعد الانتخابية للحزب الجمهوري: لن تكون الديمقراطيات الأمريكية أكثر عدلاً، إلا عندما يلتزم الحزبان الرئيسيان بقواعد اللعبة الديمقراطية. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يتغير الحزب الجمهوري وأن يصبح أكثر تنوعاً وتعبيراً عن مختلف الأعراق، وقادراً على جذب الناخبين الأصغر سناً والمؤننين، وبالتالي تقل تخوفاته المستقبلية، وتقل حدة الاستقطاب السياسي. 3- توافق الحزبين على نظام وحقوق التصويت: يجب اتباع نظام غير حزبي على الصعيد الوطني لمراقبة الانتخابات؛ من أجل حماية حق الوصول إلى التصويت للجميع، وإنشاء لجان مستقلة لإعادة تقسيم الدوائر، وهذا لن يتم إلا من خلال اتباع أجندة توافقية بين الحزبين، وذلك خلافاً لما يحدث حالياً، حيث يصر الجمهوريون على تقييد حق الانتخاب، بينما يصر الديمقراطيون على توسيعه. وتبدو خلاصة ما سبق أن الصراع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري من أجل تغيير قوانين الانتخابات يكشف عن إشكالية رئيسية، تتمثل في تراجع وتآكل الديمقراطية الأمريكية، بشكل سوف يقود لمزيد من الجدل ليس بين السياسيين فقط، ولكن في أوساط النخب المثقفة في الداخل الأمريكي. *المصدر: صحيفة الشروق